



مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (24) - العدد الثاني - إبريل ٢٠٢٣



"تحو رؤية مستقبلية للأمن الإقليمي المصري
في ضوء نظريات التوازن الاستراتيجي"

**"Towards a future vision for Egyptian regional
security in light of the theories of strategic balance"**

الباحث/ خالد بيومي العربي عبد الفتاح السيد
مرشح للدكتوراه في فلسفة العلوم السياسية

أ. د . محمود أبو العينين

أ. د. وئام السيد عثمان

أستاذ العلوم السياسية

أستاذ العلوم السياسية ورئيس قسم العلوم السياسية

كلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

كلية التجارة - جامعة بورسعيد

2023-06-16	تاريخ الإرسال
2023-07-16	تاريخ القبول
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	

ملخص

هدفت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتي تمثلت في: ما هي الرؤية المستقبلية للأمن الإقليمي المصري في ضوء نظريات التوازن الاستراتيجي؟ من خلال محورين؛ حيث جاء المحور الأول يحمل عنوان التحليل البنيوي للتوازن الاستراتيجي المصري ٢٠١٣، وجاء المحور الثاني ليتناول الآفاق المستقبلية للأمن الإقليمي في ضوء نظريات التوازن الاستراتيجي، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي، والوصفي، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج جاء أهمها متمثلة في: أن التوجهات الإقليمية أثرت على هيكل التوازن الاستراتيجي، وجاءت من أهم التوصيات ضرورة الارتباط المكاني الإقليمي القومي.

الكلمات المفتاحية: التوازن الاستراتيجي، الأمن الإقليمي المصري، نظريات التوازن الاستراتيجي، بنية التوازن، التوازن الاستراتيجي المصري.



Abstract

The study aimed to answer the main problem, which was represented in: **What is the future vision of Egyptian regional security in light of the theories of strategic balance?** Through two axes; the first axis was titled **Structural Analysis of the Egyptian Strategic Balance 2013**, and the second axis dealt with the future prospects for regional security in the light of the theories of strategic balance. The study reached a set of results, the most important of which are: that the regional trends affected the structure of the strategic balance, Strategic balance, and one of the most important recommendations came the need for national spatial linkage.

Keywords: strategic balance- Egyptian regional security- theories of strategic balance- balance structure- Egyptian strategic balance.

أولاً: المقدمة:

يميل الفكر الاستراتيجي للدولة المصرية منذ عهد قديم الأزل إلى اعتبار مناطق الجوار المباشر القريبة والبعيدة مصدراً لبناء علاقات تعاونية وتجارية في أوقات القوة والمنعة السياسية، ولقد انطبق ذلك بشكل كبير على منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل، والتي قد تعد الأكثر تعقيداً بمعايير التوازن الاستراتيجي؛ حيث تعبر ولعقود طويلة عن أزمت اقتصادية وسياسية وإنسانية متشابكة، ومع ذلك فإن القوى الدولية والإقليمية الكبرى لم تكف يوماً عن التدافع والتكالب على المنطقة بغرض تحقيق السيطرة والنفوذ، وهو ما يُعزى بشكل أساسي إلى أهميتها الجيوستراتيجية بالنسبة للأمن الدولي والتجارة العالمية بوجه عام، والأمن الإقليمي المصري بوجه خاص. في ظل هذه البيئة الأمنية المركبة، أسهمت مجموعة من المبادئ والمصالح الحاكمة في صياغة توجهات مصر الخارجية صوب القرن الأفريقي، والتي تتمثل في: تأمين مياه النيل، والحفاظ على أمن السودان، وأمن البحر الأحمر، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والروابط الثقافية، بالإضافة إلى تعزيز دور ومكانة مصر على الصعيد الإقليمي (حمدي حسن، ٢٠٢١).

ولقد هدفت الدولة المصرية في ٢٠١٤م، لاستعادة الدافعية، والاتساق في السياسة الخارجية المصرية؛ حيث تمحورت حول بناء القوة الذاتية، واستقلالية القرار، هذا بالإضافة إلى تدعيم مرتكزات المكانة، وإعادة مصر لدورها العربي، ومكانتها التقليدية في المنطقة، يضاف إلى ذلك محاولة إحتواء مصادر التهديد. وبالتالي يتضح هيمنة التوجهات المحافظة المتزنة الساعية للحفاظ على الوضع الراهن على رؤية القيادة السياسية للدور المصري بعيداً عن الاتجاهات الراديكالية السابقة، والتي تضمنت نزعات لتصدير عدم الاستقرار السياسي للجوار الأفريقي.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- ١- التحليل البنيوي للتوازن الاستراتيجي.
- ٢- صياغة الرؤية المستقبلية للأمن الإقليمي في ضوء نظريات التوازن الاستراتيجي.

ثالثاً: أهمية الموضوع:

تعود أهمية الدراسة إلى اعتبارين: (موضوعي، وشخصي):

الاعتبار الأول: الناحية الموضوعية، وتتمثل في: الأهمية العلمية، والأهمية العملية، كما يلي:

- ١- الأهمية العلمية تتمثل في:



- أ- أنها استكمال للدراسات التي أجريت في مجال التوازن الاستراتيجي المصري.
ب- صياغة رؤية مستقبلية للأمن الإقليمي في ظل نظريات التوازن الاستراتيجي.
٢- الأهمية العملية تتمثل في:
أ- التوصل إلى حلول للتحديات التي تواجه الأمن القومي المصري.
ب- صياغة رؤية أمنية وتحديد التوجهات.

الاعتبار الشخصي، ويتمثل في:

محاولة الباحث استكمال البحث في مجال العلاقات الدولية باعتباره جزءاً لا يتجزأ من العلوم السياسية، بما يحدثه ذلك من التراكم العلمي الإيجابي لدى الباحث.
رابعاً : تساؤلات الدراسة:

- التساؤلات الرئيسية: تتركز تساؤلات الدراسة في السؤال الرئيسي وهو:
(ما هي الرؤية المستقبلية للأمن الإقليمي المصري في ضوء نظريات التوازن الاستراتيجي؟).
وفي إطار هذا التساؤل الرئيسي، يمكن الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:
١- ما هو الهيكل البنوي للتوازن الاستراتيجي في ٢٠١٣؟.
٢- ماهي الرؤية المستقبلية للأمن الإقليمي المصري في ضوء نظريات التوازن الاستراتيجي؟.
٣- ما هي التحديات التي تواجه الأمن الإقليمي المصري؟.

خامساً : حدود الدراسة (المجال الموضوعي - المجال الزمني) :

يمكن بلورة حدود الدراسة موضوعياً وزمنياً، كما يلي :

١- المجال الموضوعي :

تناولت الدراسة موضوع (نحو رؤية مستقبلية للأمن الإقليمي المصري في ضوء نظريات التوازن الاستراتيجي)، وتكمن أهمية الدراسة فيما شهدته المنطقة الإقليمية من أحداث أدت إلى العديد من التغيرات الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية؛ كما أنها أيضاً شهدت العديد من الأزمات التي حدثت بفعل التدخلات الخارجية، ويتم تناول النطاق الموضوعي في ضوء الموضوعات التالية:

أ- تطرقت الدراسة إلى التحليل البنوي للتوازن الاستراتيجي.

ب- صياغة رؤية مستقبلية للأمن الإقليمي المصري في ضوء نظريات التوازن الاستراتيجي.

٢- المجال الزمني:

تم تحديد المدي الزمني اعتباراً من ٢٠١٣، وحتى فترة إعداد هذه الدراسة؛ حيث شهدت هذه الفترة العديد من التطورات في التوازنات المصرية على المستوى الإقليمي. سادساً: الدراسات السابقة:

لقد حرص الباحث على ألا يكون موضوع الدراسة ضرباً من التكرار؛ حيث استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة بما يمكن تسميته بـ: " التراكم العلمي"، نتيجة للإسهامات التي قام بها عدد كبير من الباحثين الذين تصدوا لدراسة التوازن الاستراتيجي المصري، أو لأحد ظواهره، وبالتالي فإن الدراسة ما لم تكن تتم على هذا النحو إلا بعد قراءة الدراسات السابقة، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

استهدفت دراسة "حمدي عبد الرحمن حسن، ٢٠٠٢"، توضيح دور السودان ومستقبل التوازن الإقليمي في المنطقة؛ حيث تناولت الأوضاع الداخلية والخارجية السودانية، ودورها في إحداث التوازن الإقليمي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج التحليل النسقي، وكان من أوجه الاستفادة من هذه الدراسة، التعرف على الملامح العامة للدور السوداني في إحداث التوازن الإقليمي والاستراتيجي في المنطقة.

وتناولت أيضاً دراسة "عبد المنعم محمد عبد المنعم"، ٢٠١١، القرارات الاستراتيجية للدول الإقليمية والتكتلية وانعكاساتها المباشرة على التوازن الاستراتيجي للقوى الإقليمية، وعلى مصالح الدول الحيوية وأيضاً على السياسية الخارجية للدول. وكان من أوجه الاستفادة من هذه الدراسة في الدراسة الحالية، توضيح أثر القرارات الاستراتيجية للدول الإقليمية والتكتلية على التوازن الاستراتيجي للمنطقة.

كما استهدفت دراسة "تجلاء برعى، ٢٠٢٠"، تحليل محددات الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل مع التطبيق على مشروع سد النهضة الذي يمثل إحدى حلقات أزمة السدود بين مصر وأثيوبيا واستعراض تحديات إدارة هذا الملف الحيوي في ظل التفاعل الدولي والإقليمي. واستخدمت الدراسة إطاراً منهجياً متكاملاً فاستخدمت المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي والتحليلي، كما استخدمت منهج التحليل النسقي. واستخلصت الدراسة مجموعة من النتائج، وهي ضرورة امتلاك رؤية جديدة لما تشهده منطقة القرن الأفريقي من مستجدات وتطورات تتعلق بموازن القوى والمصالح الإقليمية والدولية.

سابعاً : الإطار المنهجي للدراسة:



تستخدم الدراسة تطبيق منهج بحثي وفقاً للهدف الأساسي الذي تسعى إليه؛ حيث استخدمت أكثر من منهج، فقد استخدمت المدخل التاريخي، وأمكن الاستفادة من المنهج الوصفي الذي يهتم بدراسة الظواهر: الطبيعية، والاجتماعية، والدراسات الوصفية والسياسية. ثامناً: أقسام الدراسة:

ولما كانت هذه الدراسة تسعى للإجابة على تساؤل رئيسي مفاده: "ما هي الرؤية المستقبلية للأمن الإقليمي المصري في ضوء نظريات التوازن الاستراتيجي؟، وعلى ضوء طبيعة موضوع الدراسة تشتمل الدراسة فضلاً عن المقدمة العامة: محورين رئيسيين، ويلحق بهم خاتمة حول نتائج الدراسة، وأهم التوصيات تمثلت في:

المحور الأول: التحليل البنوي للتوازن الاستراتيجي المصري ٢٠١٣.

المحور الثاني: الآفاق المستقبلية للأمن الإقليمي في ضوء نظريات التوازن الاستراتيجي.

ثم تأتي الخاتمة: لتدور حول أهم النتائج، والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

وفي ضوء ما سبق وتوضيح الرؤية المستقبلية للأمن الإقليمي المصري في ضوء نظريات

التوازن الاستراتيجي يتم تناول المحاور التالية:

المحور الأول: التحليل البنوي للتوازن الاستراتيجي المصري ٢٠١٣

لقد شهدت العلاقات المصرية الدولية العديد من الأزمات في الفترة ما قبل ٣٠ يونيو ٢٠١٣، الأمر الذي جعل الدولة المصرية فيما بعد تتبنى سياسات دولية جديدة؛ لاستعادة الدور المصري إقليمياً، وتحسين العلاقات الدولية، وذلك من خلال تفعيل التوازن الاستراتيجي في العلاقات الدولية لضمان ردع ومجابهة التهديدات الموجهة من الدول الأخرى، ولتحقيق الاستقرار، ولقد ارتكزت أهداف السياسة الدولية المصرية علي هدفين رئيسيين:

– تمثل الهدف الأول في: بناء القوة الذاتية بالعمل والبناء في الداخل؛ بهدف تعظيم محصلة القدرة الشاملة للدولة المصرية؛ لتقوية ركائز استعادة الدور الريادي.

– وتحدد الهدف الثاني في: استقلالية السياسة الخارجية المصرية عن الضغوط الخارجية؛ لتحقيق التوازن والاستقرار في العلاقات الدولية البينية. الأمر الذي أظهر أهمية إيجاد منظومة تنموية لإعادة بناء التوازنات الاستراتيجية بصورة دورية للعلاقات المصرية الدولية لضمان تكيف السياسة الخارجية المصرية مع متغيرات النظام الدولي دون المساس باستقرار

الدولة المصرية "داخلياً-خارجياً"، وهو ما سيتم توضيحه على النحو التالي (وئام عثمان، ٢٠٢١، ص ١٨٩-٢٠١):

١- استعادة الدور المصري الريادي في العلاقات:

لقد شكلت الثورة الشعبية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، منعطفاً مهماً ونقطة تحول في الدولة المصرية على صعيد السياسة الخارجية؛ حيث انطلقت السياسة الخارجية نحو تحولات ومحددات دبلوماسية جديدة، وذلك من أجل بناء علاقات جديدة تحقق لمصر العودة مرة أخرى إلى دورها الريادي في المنطقة الإقليمية بشقيها الأفريقي، والشرق أوسطي، وتعيد من خلالها المكانة الدولية لمصر. وقد سعت الدولة المصرية إلى إعادة بناء سياستها الخارجية وفقاً لمبادئ الندية والالتزام والاحترام المتبادل، مع تبني سياسة الاستقلال السياسي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها، بالإضافة إلى إدارة العلاقات الدولية في إطار الشراكة المتبادلة ودعم إرادة الشعوب ودعم الحلول السياسية السلمية في النزاعات الداخلية والخارجية. ومنذ تولي القيادة السياسية زمام الأمور في الدولة، نجحت مصر في إعادة بناء السياسة الخارجية وفق دوائرها المختلفة، الدائرة العربية والإسلامية والأفريقية والدولية، وهو ما ساهم بشكل كبير في عودة مصر لشبكة علاقاتها الإقليمية والدولية، وقد توجت نتائج هذه السياسة في نجاح مصر في الحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن كمثل عن أفريقيا لعامي ٢٠١٦، ٢٠١٧م، بالإضافة إلى ترأس لجنة مكافحة الإرهاب بمجلس الأمن، كما فازت مصر بأغلبية ساحقة بعضوية مجلس السلم والأمن الأفريقي للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢، إضافة إلى اختيار مصر لرئاسة الاتحاد الأفريقي خلال عام ٢٠١٩م (وئام عثمان، مرجع سابق، ص ١٨٩-٢٠١)، (محمد يونس، ٢٠١٤)، (سمر نصر، ٢٠١٩).

ويمكن القول بأن نجاح الدولة المصرية في إعادة بناء سياستها الخارجية خلال هذه الفترة ساهم بشكل كبير في عودة مصر لشبكة علاقاتها الإقليمية والدولية.

كما حاولت الدولة المصرية أيضاً استغلال المقومات الاستراتيجية المملوكة لها في استعادة العلاقات مع دول المنطقة الإقليمية المختلفة من خلال اتباع نهج تعزيز المصالح المشتركة، وليس السعي إلى كسب رضا الدول الأخرى، بل مما جعل القوى الكبرى تسعى إلى تنسيق المواقف معها فيما يخص قضايا المنطقة، ولا سيما الأزمة في الليبية. والاستفادة من خبراتها في العديد من الملفات مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وهما الملفان اللذان كانا محور مباحثات الدول الأوروبية مع مصر، وأثبتت فيهما مصر قدرتها على مجابهة كافة



التحديات، وهو ما جعل من مصر الحليف الأهم للدول الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط على كافة المستويات (وئام عثمان، المرجع السابق)، (محمد عبد الرزاق، ٢٠٢٠).

ويوضح الجدول (١) أهم القمم الدولية والإقليمية التي حضرتها مصر خلال الفترة من (٢٠١٦-٢٠٢٠):

م	الفترة	القمم التي شاركت فيها
١-	٢٠١٦	قمة مجموعة العشرين.
٢-	٢٠١٧	قمة بريكس.
٣-	٢٠١٧	قمة فيشجراد بالمجر.
٤-	٢٠١٨	القمة الأوروبية الأفريقية بالنمسا.
٥-	٢٠١٨	قمة منتدى الصين أفريقيا.
٦-	٢٠١٨	مؤتمر باليرمو حول ليبيا.
٧-	٢٠١٩	قمة مجموعة العشرين.
٨-	٢٠١٩	قمة الدول الدول السبع الصناعية الكبرى في فرنسا.
٩-	٢٠١٩	قمة التيكاد في اليابان.
١٠-	٢٠١٩	قمة الحزام والطريق بالصين.
١١-	٢٠١٩	القمة العربية الأوروبية بشرم الشيخ.
١٢-	٢٠٢٠	القمة البريطانية الأفريقية للاستثمار.
١٣-	٢٠٢٠	مؤتمر برلين حول الأزمة الليبية.

ويمكن القول بأن ظهور الدولة المصرية في المحافل الدولية إنما يدل على حجم الثقل الكبير الذي تميزت به الدبلوماسية المصرية خلال هذه الفترة.

٢- ركائز ومحددات السياسة الخارجية المصرية:

تميزت السياسة الخارجية المصرية إبان ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ بمجموعة من الملامح الهامة والرئيسية والتي جاء منها (وئام عثمان، مرجع سابق، ص ١٩٠-١٩٥):

- دعم السلام والاستقرار في المحيط الدولي ودعم مبدأ الاحترام المتبادل بين الدول.
- إقامة علاقات متوازنة مع جميع دول العالم في تحقيق المصالح المشتركة.

- الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول انطلاقاً من مبادئ السياسة الخارجية المصرية، القائمة على دعم السلام والاستقرار في المحيط الإقليمي والدولي، ودعم مبدأ الاحترام المتبادل بين الدول.
- التمسك بمبادئ القانون الدولي، واحترام العهود والمواثيق، ودعم دور المنظمات الدولية وتعزيز التضامن بين الدول.
- الاهتمام بالبعد الاقتصادي للعلاقات الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير.
- مواجهة الإرهاب ومحاربة الفكر المتطرف على الصعيد الداخلي والخارجي.
- وقد تصدرت قضية مواجهة الإرهاب ومحاربة الفكر المتطرف حيزاً لافتاً في تصريحات القيادة السياسية خلال مشاركتها في كافة المحافل واللقاءات والمؤتمرات الإقليمية والدولية، إضافة إلى التأكيد على أهمية تجديد الخطاب الديني بالتوازي مع محاربة الفكر المتطرف.
- دعم الدول الوطنية، وهو ما ظهر في مواقف مصر في كل من أزمات سوريا وليبيا واليمن؛ إذ أكدت دعمها للدول الوطنية في مواجهة الجماعات والحركات والميليشيات التي تخوض حروباً في هذه الدول منذ ٢٠١١.
- تعزيز العلاقات مع العمق العربي، وخاصة الدول الخليجية التي وقفت موقفاً داعماً بشكل قوي للثورة منذ يومها الأول، مع إعادة مصر لموقعها الريادي والقيادي للأمة العربية والأفريقية من جديد.
- إقامة علاقات متوازنة مع دول العالم، فلم تضع مصر نفسها تحت مظلة قوة واحدة في العالم، ولم تقع أسيرة التبعية لأي دولة أخرى، وإنما فرضت نفسها بقوتها على العالم، وأصبح لها علاقات متنوعة مع دول العالم أجمع بما يحقق مصالحها، ويتضح ذلك من خلال العلاقات المتبادلة التي أقامتها مصر مع الدول في جميع المجالات، ولا سيما التعاون التجاري والاقتصادي، وهو ما يؤكد على اتساع الدور المصري على مستوى العالم بعد ثورة الـ ٣٠ من يونيو ٢٠١٣م.

٣- تقوية العلاقات المصرية الأفريقية وإعادة التوازن الاستراتيجي لمنطقة القرن الأفريقي:

ارتبطت مصر بالقارة الأفريقية ارتباطاً حضارياً، جسده المعالم الجغرافية، والتاريخية، والإرادة المشتركة، ووحدة المصير، كما عززته المصالح المتبادلة بين الشعوب الأفريقية وسعيها لتحقيق الأمن والسلام والتقدم والإزدهار، علاوة على دور نهر النيل وأهميته في الحضارة المصرية؛ حيث أكدت ديباجة دستور ٢٠١٤: أن "مصر هبة النيل للمصريين، وهبة المصريين للإنسانية". ولقد سعت مصر نحو تطوير التعاون مع الأشقاء الأفارقة واستعادة الدور المصري



الرائد في أفريقيا في إطار الاستراتيجية التي تتبناها الحكومة نحو الانخراط الكامل والتعاون مع الدول الأفريقية، وذلك لما تمثله العلاقات المصرية الأفريقية من أهمية للأمن القومي المصري، مع التركيز على تعزيز العلاقات الثنائية بين مصر وكافة دول الأفريقية، خاصة دول حوض النيل ومنطقة القرن الأفريقي (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٩)، (للمزيد: محمد الغريب، ٢٠١٨).

ولقد سعت السياسة الخارجية المصرية، للعمل على استعادة مصر لدورها الفاعل في القارة الأفريقية، وفي هذا السياق، أكدت القيادة السياسية على الأهمية التاريخية والاستراتيجية لعلاقات مصر الأفريقية، واعتزاز مصر بانتمائها الأفريقي: "إننا عازمون على عودة مصر إلى مكانتها والإسهام الفاعل مع بقية دول القارة في مواجهة التحديات المترتبة بنا، لاسيما الإرهاب والجريمة المنظمة والأوبئة وتدهور البيئة". ومن خلال تتبع حركة السياسة الخارجية المصرية بمختلف أبعادها (الدبلوماسية - السياسية - الثقافية - الاقتصادية - التعليمية)، يمكن القول إن الدائرة الأفريقية احتلت مرتبة متقدمة على أجندة صانع القرار المصري، ويتضح ذلك من خلال الأتي (ونام عثمان، مرجع سابق، ص ١٩٠-١٩٥):

- مشاركة القيادة السياسية في قمتي الاتحاد الأفريقي بغينيا الاستوائية وأديس أبابا.
- الجولات الأفريقية لرئيس الجمهورية والمسئولين المصريين للعديد من الدول الأفريقية وعلى وجه الخصوص دول منطقة القرن الأفريقي ومنها زيارة رئيس الجمهورية للسودان في ٢٠١٨م وما أسفر عنه هذا اللقاء من إرسال الدولة المصرية حزمة مساعدات غذائية للسودان (الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق).
- اهتمام مصر بالقضايا والنزاعات الواقعة في القارة، ومكافحة الأوبئة والأمراض، إضافة إلى مكافحة الإرهاب.
- المشاركة المصرية في القمة العربية الأفريقية والتي عقدت في الكويت في نوفمبر ٢٠١٣، والمشاركة في قمة الكوميسا المنعقدة بكينشاسا في فبراير ٢٠١٤م، والمشاركة في اجتماعات على المستوى الوزاري لتجمع الساحل والصحراء المنعقدة في مارس ٢٠١٤م، بالخرطوم، ومشاركة مصر بفاعلية في العديد من الاجتماعات اللاحقة كقمة أفريقيا - الاتحاد الأوروبي ببروكسل في أبريل ٢٠١٤م، وقمة أفريقيا - الولايات المتحدة بواشنطن في أغسطس ٢٠١٤م، بالإضافة إلى المشاركة البناءة في اجتماعات التكتلات الثلاث: الكوميسا - السادك - تجمع شرق أفريقيا ببوروندي في أكتوبر ٢٠١٤م، وأخيرا استضافة شرم الشيخ قمة

- التكتلات الثلاث في يونيو ٢٠١٥م، والتي شهدت إطلاق منطقة التجارة الحرة (الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق).
- تفعيل دور مركز القاهرة الإقليمي للتدريب على فض المنازعات وحفظ السلام في أفريقيا من حيث تنوع مجالات التدريب.
- العمل على تحقيق السلام في عدد من مناطق النزاعات الممتدة في قارة أفريقيا، حيث تعد مصر من أكبر الدول المساهمة بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تساهم حالياً بنحو ٢٥٨٥ فرداً في البعثات الأممية.
- تدشين الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية عملها في الأول من يوليو ٢٠١٤م.
- تأسيس وحدة أفريقيا داخل مجلس الوزراء كإطار مؤسسي ينسق بين مؤسسات الدولة المصرية المعنية بالقارة الأفريقية.

٤- دور مصر الريادي في إطار المنظمات والتجمعات الأفريقية:

شكل البعد الأفريقي أهمية قصوى لصانع القرار المصري، وسعت مصر إلى استعادة دورها في القارة الأفريقية كإحدى دوائر الأمن القومي المصري خاصة في ظل العلاقات التاريخية والمصالح الحيوية بين مصر ومحيطها الأفريقي، وبالفعل استطاعت مصر أن تتحرك ناحية تعزيز دورها، وباتت التحركات المصرية تمضي بخطى ثابتة لتحقيق هدفها فاستردت عضويتها في الاتحاد الإفريقي في يونيو ٢٠١٤م، كما حصلت على عضوية مجلس الأمن والسلم الأفريقي لمدة ٣ سنوات، وترأست لجنة المناخ في الاتحاد الأفريقي لعامين، بالإضافة إلى حصولها على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي وانخراطها في العديد من القضايا والملفات التي تشكل أجندات دول القارة، لتعلن بداية عهد جديد في العلاقات مع القارة السمراء ومساندة الأشقاء الأفارقة في تحقيق التنمية، ونظراً لأهمية القارة السمراء تعمل الدولة المصرية على أن تتبوأ القارة مكانها الصحيح على الخريطة العالمية، وبما يتناسب وإمكانات القارة الطبيعية والبشرية. كما توجت جهود وزارة الخارجية لاستعادة الدور المصري الرائد في أفريقيا باختيار مصر من قبل الأشقاء الأفارقة لتولي رئاسة الاتحاد الأفريقي خلال عام ٢٠١٩، وهو القرار الذي تم اعتماده في قمة الاتحاد الأفريقي في يناير ٢٠١٨، وأثمر عن استعادة مصر لمكانتها الرائدة في القارة الأفريقية (الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق).

كما اتخذت مصر العديد من الإجراءات لمحاربة الفساد، ومنذ أن تسلمت مصر رئاسة الاتحاد الأفريقي، أعلنت القيادة السياسية أن الدولة ستتخذ خطوات فعالة من أجل تنمية القارة السمراء، لذلك كان إطلاق المنتدى الأفريقي لمكافحة الفساد في يونيو ٢٠١٩م، بشرم الشيخ



بمبادرة مصرية تعكس الاستعداد للتعاون ونقل الخبرات للأشقاء الأفارقة في هذا المجال الذي حققت فيه مصر إنجازات ملموسة. كما حرصت مصر خلال عام ٢٠١٨م، على استضافة العديد من الفعاليات الأفريقية مثل ندوة مجلس السلم والأمن الأفريقي خلال الفترة من ٢٩ إلى ٣١ أكتوبر ٢٠١٨م بالقاهرة، وخروج نتائجها على النحو الذي يعكس أهمية تفعيل بنية السلم والأمن الأفريقية وتعزيز الدبلوماسية الوقائية. كما نجحت مصر في استضافة مقر مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية ما بعد النزاعات AUC-PCRD، كما ساهمت أيضاً وزارة الخارجية في عقد ورشة عمل يومي ١٥، ١٦ أكتوبر ٢٠١٨م، تحت عنوان "تفعيل سياسة الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات في منطقة الساحل: تحديد الخطوات المستقبلية"، حيث تستهدف إعادة إحياء وتفعيل سياسة الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية، والمساهمة الموضوعية في تحديد مجالات عمل وأنشطة المركز، فضلاً عن ربط هذه الأنشطة بعملية المراجعة الشاملة لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام المقررة في ٢٠٢٠م (الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق)، (المزيد: إبراهيم منشأوي، ٢٠١٤)

كما حرصت مصر على أن تكون في طليعة الدول الموقعة على الاتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية في القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي في مارس ٢٠١٨م، كما شاركت مصر في الإعداد لمنتدى الاستثمار في أفريقيا يومي ٨، ٩ ديسمبر ٢٠١٨م بشرم الشيخ، حيث هدف المنتدى إلى توفير منصة لرؤساء الدول والحكومات، وكذلك قادة القطاع الخاص ورجال الأعمال في أفريقيا والعالم من أجل مناقشة مجموعة واسعة من قضايا الأعمال والتنمية في القارة والتعامل مع بعض أهم الشركاء الاقتصاديين وأصحاب المصلحة في أفريقيا (وئام عثمان، مرجع سابق، ص ٢٠٠).

٥- أنشطة الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية:

ولقد نظمت الوكالة المصرية في الفترة من ١/١/٢٠١٨م حتى ٣٠/٦/٢٠١٩م عدد "٥٤" دورة تدريبية، شارك بها عدد "١٨٠٥" متدرباً من "٤٤" دولة، في مختلف المجالات، كما نظمت عدد "٦" دورات بالتعاون مع وكالة اليابان للتعاون الدولي "JICA" في مجالات إدارة الأعمال، والصحة، والزراعة والتنمية والاستزراع السمكي شارك بها "٩٢" متدرباً، وتم تنفيذ عدد "٣" دورات تدريبية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "الفاو" في السودان وكينيا وتنزانيا، في مجالات الزراعة والاستزراع السمكي بمشاركة ٤٥ متدرباً. كما تم إنشاء أقسام طبية مصرية بكل من جنوب السودان وإريتريا وبوروندي، وإرسال وفود طبية مصرية لتدريب المعدات

وتدريب الطواقم الطبية لتشغيلها، كما تم تسيير عدد ٢ قافلة طبية إلى وادي حلفا بالسودان وجوبا. وعلى مستوى المنح والمساعدات، قدمت الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية عدد ٢٠ معونة إنسانية ولوجستية إلى عدد "١١" دولة أفريقية (الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق).

كما تمثلت المشروعات التنموية للمبادرة المصرية في دول حوض النيل من خلال الإشراف على تمويل وتنفيذ المشروعات التنموية الآتية في دول حوض النيل(الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق):

- ثلاثة مشروعات لإنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية في إريتريا.
- مشروع إنشاء محطة توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية بأوغندا.
- مشروع إنشاء ورشة لإصلاح المحولات الكهربائية ببوروندي.
- مشروع إنشاء خمس سدود حصاد مياه أمطار بأوغندا.
- مشروع تجهيز وحدتين طبيتين للعيون والأسنان بإحدى المستشفيات الإريترية.
- تقديم ٦ وحدات غسيل كلوى لجنوب السودان.

ويمكن القول أن مصر قد استطاعت تحقيق نجاح ملموس في سياستها الخارجية على المستوى الأفريقي عامة ودول منطقة القرن الأفريقي خاصة، واستعادت التوازن الاستراتيجي للمنطقة، كما استعادت مكانتها ودورها المحوري في المنطقة، الأمر الذي ألقى بظلاله على تحقيق العديد من الأهداف والمصالح وتوج جهودها في الاستقرار والتنمية والتقدم، وأعاد شبكة علاقات مصر الإقليمية والدولية إلى المستوى المأمول من التوازن والتكافؤ والندية والاحترام المتبادل، والتمسك بمبادئ القانون الدولي، ودعم المنظمات الدولية وتعزيز التضامن بين الدول. مما قد ساهم في تحقيق أهداف الأمن القومي المصري، ودعم قدرات مصر العسكرية والاقتصادية.

المحور الثاني: الآفاق المستقبلية للأمن الإقليمي المصري في ضوء نظريات التوازن الاستراتيجي.

بعد استعراض التحليل البنوي للتوازن الاستراتيجي المصري من خلال المحور الأول، يتضح أن مرتكزات الخطاب السياسي قد جاءت تعبيراً عن سعي القيادة السياسية لاستعادة



الدافعية، والاتساق فى السياسة الخارجية المصرية - كما سبق وأن تم توضيحه من قبل-؛ حيث تمحورت السياسة الخارجية حول بناء القوة الذاتية، واستقلالية القرار، بالإضافة إلى تدعيم مرتكزات المكانة، وإعادة مصر لدورها العربى. وقد استطاعت مصر تحقيق نجاح ملموس فى سياستها الخارجية فى دوائرها المختلفة، وبالأخص الأفريقية. واستعادت مكانتها ودورها المحورى فى القارة الأفريقية، وقد أكدت القيادة السياسية المصرية أن "الأمن القومى الأفريقي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومى المصرى"، وأن العلاقة بينهما علاقة حتمية. وانطلاقاً من هذه الرؤية الاستراتيجية، باتت الدائرة الأفريقية هى المجال الحيوى والرئيسى الذى يتحرك فيه الدور المصرى لحماية المصالح الحيوية والأمن القومى بالإضافة للدائرة العربية، وهو ما عبرت عنه القيادة السياسية حين أكدت "أن أمن مصر جزء لا ينفصل عن الأمن القومى العربى والأفريقي، وأن مصر عليها التزام قومى وتاريخى بحماية الأمن القومى الإقليمى، باعتباره مصلحة وطنية فى المقام الأول، وقومية فى المقام الثانى". كما أكد أيضاً أن "المنطقة الأفريقية، محيط مصر الحضارى والثقافى، باتت اليوم بؤرة لبعض أشد الصراعات الأهلية ضراوة فى التاريخ الإنسانى الحديث، وأصبحت هذه المنطقة هى الأكثر تعرضاً لخطر الإرهاب" (ونام عثمان، مرجع سابق، ص ٢٠١).

كما احتل أيضاً البعد الاقتصادى، وقضية دعم الاقتصاد المصرى وتهينة البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية، صدارة اهتمامات القيادة السياسية، من خلال توظيف تحركات السياسة الخارجية المصرية لخدمة الاقتصاد وعملية التنمية فى إطار "دبلوماسية التنمية". فأحد أهداف زيارات الرئيس المصرى الخارجية الاستفادة من التجارب الاقتصادية الناجحة، وتبادل الخبرات والتدريب. ولما كانت مصر هى نقطة "التوازن والاستقرار" فى المنطقة الإقليمية و"مركز الإشعاع الدينى"، بجانب تأكيد القيادة السياسية على "الأمن القومى الإقليمى" باعتباره خطأ أخطر يستوجب الحماية - وإن اختلفت عن الرؤية الناصرية فى اقترانها بالاستقرار والتوازن - فإن كل ذلك من شأنه تأكيد مرتكزات الدور الإقليمى لمصر فى المنطقة. ومن المرجح أن تستمر الدولة المصرية فى اتباع سياسة خارجية تجمع بين المزوجة بين الانخراط الكامل فى تحالف إقليمى محورى فى مواجهة محور عدم الاستقرار الإقليمى الذى تتمثل أضلاعه فى إيران وتركيا. هذا بجانب التأكيد على ثوابت السياسة الإقليمية، مع توسيع دائرة التفاعلات الدولية عبر تعزيز الشراكة مع القوى الدولية الصاعدة دون الاستغناء عن علاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بصد النهضة؛ ورغم اتباع مصر لسياسة بناءة يغلب عليها الحذر الممزوج بالإيجابية تجاه أثيوبيا مع إجراءات لبناء الثقة لرأب الصدع مع الدول الأفريقية، والناجم عن

إهمال نظم الحكم السابقة للعمق الأفريقي لمصر، إلا أنه لا يمكن استبعاد خيارات أكثر حسماً في حال عدم استجابة أثيوبيا لسعي مصر للتوصل لتسوية تفاوضية، وتأثير ذلك على الأمن القومي المصري (وئام عثمان، مرجع سابق، ص ٢٠٢). (Barry Buzan and Ole Waever, 2003)

١- التحديات الراهنة التي تواجه الأمن القومي المصري:

عند الحديث عن التحديات التي تواجه الأمن القومي المصري يجب التطرق الحديث بصورة مجملّة لا التهديدات التي ترتبط بالقرن الأفريقي فقط وإنما نذكر مجمل التهديدات التي تواجهها وذلك بهدف توضيح مدى التوازن الاستراتيجي الذي أحدثته الدولة المصرية على مستوي الأصدقاء، فلقد وجدت مصر خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٠م، أن الاتجاهات الاستراتيجية الأربعة مصدراً لتهديد أمنها القومي؛ فالاتجاه الشمالي الشرقي لا يزال محل تهديد بسبب محاولات التنظيمات الإرهابية النفاذ منه بعد أن أحكم الجيش المصري سيطرته بفضل العملية الشاملة سيناء ٢٠١٨، هذا إلى جانب عدم التوصل لتسوية بين أطراف الصراع العربي الإسرائيلي، مما قد يحفز لتجنيد المزيد من العناصر للتنظيمات الإرهابية. ومن ناحية الغرب يشكل التدخل التركي - بدعم ميليشيات فايز السراج في طرابلس ضد الجيش الوطني الليبي - تهديداً مباشراً لأمن مصر القومي. ويعتبر الاتجاه الاستراتيجي الشمالي أكثر الاتجاهات تهديداً، بعد اكتشافات الغاز الطبيعي، وأصبح لزاماً على مصر تأمين ثرواتها، واستثماراتها في المنطقة للتصدي للأطماع الخارجية، من خلال تعزيز قواتها العسكرية، وعقد تحالفات بين قوى إقليمية ودولية، خاصة وأنه بعد تأسيس منندى غاز شرق المتوسط بالقاهرة، سوف تتحول مصر لمركز إقليمي للطاقة. أما الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي؛ تواجه مصر خطر فشل المفاوضات الخاصة بسد النهضة، بجانب سيطرة الحوثيين المدعومين من إيران على مضيق باب المندب، وما يمثله ذلك من تهديد لقناة السويس (عباس الزين، ٢٠٢٠)، (وئام عثمان، مرجع سابق، ص ٢٠٢).

ويمكن القول بأن هذه التحديات تتواكب مع العديد من المتغيرات الدولية التي فرضت العديد من التحديات على جميع دول العالم، ومنظماته الدولية والإقليمية، والتي قد تطول طبيعة النظام الدولي الذي يركز على العولمة، والأحادية القطبية. فقد تؤدي إلى موت العولمة كلية، أو إحداث مراجعات لجوانب القصور بها، أو نشأة عولمة مختلفة من قوى صاعدة في العالم تسمح بتعدد الأقطاب. فقد عصفت جائحة كورونا بالعديد من الثوابت التي أقرتها العولمة، بجميع أشكالها الإنسانية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والطبية (أحمد قمحه، ٢٠٢٠، ص ٧-١٠).



٢- الرؤية الأمنية والتوجهات المقترحة في ضوء "سياسية الردع من أجل تحقيق السلام والأمن":

ويمكن تطوير الدور المصري، وفقاً لمتطلبات التوازن الاستراتيجي، وبما يتسق مع متطلبات المرحلة القادمة من مراحل تطور النظام الدولي الحالي، وطبقاً لما تقتضيه المصلحة الوطنية وفي مقدمتها الأمن والسلام والاستقرار، ويتمثل في عدة محاور مرتبة حسب أهميتها (وإمام عثمان، مرجع سابق، ص ٢٠٢)، (أحمد كامل، ٢٠١٤، ص ٢٣٠-٢٣٢)، (محمد الغباري، ٢٠٢٠، ص ٩-١٠):

- أهداف مستمرة تتمثل في الحفاظ على الأمن القومي المصري، مع تأمين الأمن القومي العربي، كجزء لا يتجزأ منه.
- تنمية القدرة الذاتية ووضع خطة للتنمية الاجتماعية الشاملة، وبناء اقتصاد قوى.
- دعم السلام الشامل والعاقل في المنطقة.
- السعي الجاد نحو تأسيس كتل في مصري - عربي - أفريقي، قائم على التعاون والتكافؤ والاعتماد المتبادل.
- المشاركة في تحقيق الوحدة العربية والأفريقية الشاملة من أجل إحياء كيان سياسي قادر على قيادة التكتل الإقليمي مستقبلاً والتعامل مع مراحل تطور النظام الدولي الحالي.
- العمل على تحديد مفهوم دور الدولة في المرحلة القادمة؛ بحيث يكون توجيهياً للقطاعات الاقتصادية، ومحاولة جذب الاستثمارات.
- توسيع قاعدة المشاركة السياسية بحيث تتسع لمشاركة جميع القوى الاقتصادية والسياسية والثقافية.
- محاولة إيجاد صيغة مقبولة للإصلاح الإداري، والتخلص من البريوقراطية.
- العمل على تنمية وتطوير القوة الشاملة لمصر، من خلال تنمية مقدرات الدولة (قطاعات التعليم - والصحة - والسيطرة على الزيادة السكانية ومشاكل البطالة).
- وعلى النطاق الخارجي؛ يجب العمل على تجنب صراعات جديدة، ومحاولة وضع حلول واضحة للصراعات الجارية.
- الدعوة لاقامة حوار إقليمي، ومحاولة دمج جميع القوى الإقليمية في جميع الحسابات الاستراتيجية للتوازنات والتسويات القائمة.

خاتمة الدراسة:

ويمكن تناول خاتمة الدراسة في النقاط التالية؛ للإجابة على تساؤل الدراسة الرئيسي، وتساؤلاتها الفرعية:

أولاً : نتائج الدراسة:

حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من واقع التساؤل الذي تم صياغته لتحقيق أهداف الدراسة وهو:

- أن التكوين المعقد الذي يتشكل منه القرن الأفريقي قد كان المحفز الرئيسي للظاهرة الصراعية في المنطقة.

- أن الاستقرار والتوازن العالمي مرتبط بالتوازن الاستراتيجي لمنطقة القرن الأفريقي.

- أن التوجهات الإقليمية قد أثرت على هيكل التوازن الاستراتيجي بالمنطقة.

- أن التحركات المصرية في منطقة القرن الأفريقي رسخت الحرص المصري على إعلان شأن الانتماء المصري للقارة الأفريقية.

- توافق الأجندة المصرية للتنمية الوطنية ٢٠٣٠م مع رؤية وأهداف الأجندة الأفريقية ٢٠٦٣م.

- أن ظهور الدولة المصرية في المحافل الدولية يدل على حجم الثقل الكبير الذي تميزت به الدبلوماسية المصرية.

ثانياً: توصيات الدراسة في ضوء النتائج:

وفي إطار ذلك فقد اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات؛ لتحقيق الأمن الإقليمي المصري في ضوء نظريات التوازن الاستراتيجي، تمثلت في:

١- ضرورة تطوير الدور المصري، وفقاً لمتطلبات الأمن الإقليمي المصري والتوازن الاستراتيجي، وبما يتسق مع متطلبات المرحلة القادمة من مراحل تطور النظام الدولي الحالي، وطبقاً لما تقتضيه المصلحة الوطنية وفي مقدمتها الأمن والسلام والاستقرار.

٢- ضرورة الارتباط المكاني الإقليمي القومي من خلال:

- الربط بوسائل النقل والمواصلات .



- الربط الاجتماعي والثقافي "البعثات للخبرات والفنيين"

وخلاصة القول في شأن المقاربة الأمنية الإقليمية للتوازن الاستراتيجي المصري، فإن

هناك مجموعة من المتطلبات لنجاح أى استراتيجية تتمثل في الآتي:

- أن يتم استغلال الموارد الطبيعية، والثروات المتوفرة في دول الإقليم بطريقة عادلة لا تؤثر

على حقوق الدول الأخرى، ووجود نوع من التكامل للاستفادة من إمكانيات كل دولة (

إمكانيات مالية - قوة بشرية - ثروات طبيعية - موقع متميز) مع الاعتماد على

الكوادر المصرية الفنية المؤهلة في نقل التكنولوجيا المتقدمة وتطويرها.

- التعاون الإقليمي بين دول البحر الأحمر في تطوير الموانئ على البحر الأحمر والعمل على

مقاومة الهيمنة الأجنبية هناك.

٣- ضرورة إنشاء هيئة مستقلة: لتنمية المنطقة الإقليمية تكون معنية بإحداث التنمية

المستدامة وصياغة وتنفيذ الخطط والسياسات الخاصة بتنميتها.

﴿مراجع الدراسة العربية﴾

إبراهيم منشأوي، "دافعية متصاعدة: التحولات الجديدة للسياسة الخارجية المصرية"، (المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٤)، متاح على الرابط التالي:

<http://www.acrseg.org/11171>

أحمد كامل، "الدبلوماسية المتحركة: ملامح التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية المصرية"، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، ٢٠١٤)، ص ١٦-١٨.

أحمد ناجي قمحة، "الاتجاهات الحاكمة للسياسة الخارجية المصرية في ست سنوات"، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢١، يوليو ٢٠٢٠).

حمد حمدي عبد الرحمن، "الصعود المصري وأمن القرن الأفريقي"، (آفاق استراتيجية، العدد ٣، يونيو ٢٠٢١).

حمدى عبد الرحمن حسن، "التنافس الدولي فى القرن الأفريقي"، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٧)، ٢٠٠٩).

حمدى عبد الرحمن حسن، "الصعود المصري وأمن القرن الأفريقي"، (القاهرة، مجلس الوزراء، مركز مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٩)، تاريخ الدخول:

<https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary/> موقع: ٢٠٢٢/٥/٢٧

سمر نصر، "العلاقات المصرية - الأوروبية" في ٢٠١٩.. لجان مشتركة ومشاورات ومباحثات سياسية واجتماعات فنية"، (شئون سياسية، ٢٠١٩)، متاح على الرابط التالي:

<http://gate.ahram.org.eg>

سمر نصر، ٣٠ يونيو.. ثورة التصحيح لمسار السياسة الخارجية لمصر"، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٩)، متاح على الرابط التالي: 236956

<http://gate.ahram.org.eg/News.aspx>

عباس الزين، "كيف تؤثر التطورات العسكرية فى ليبيا على صراع الغاز فى شرق المتوسط؟"، ٢٠٢٠ متاح على الرابط التالي:

<https://www.almayadeen.net/news/politics/>

محمد الغبارى، "تأثير جائحة كورونا على الأمن القومى والاتجاهات لحركة الإرهاب"، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، السياسة الدولية، العدد ٢٢١، يوليو ٢٠٢٠).

محمد يونس، "استعادة التوازن: توجهات سياسة مصر الخارجية فى عهد السيسي"، (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٤)، متاح على الرابط التالي:

<http://www.futureuae.com>

الهيئة العامة للاستعلامات، "العلاقات المصرية- الأوروبية"، (الموقع الرسمي، ٢٠١٣)، متاح على الرابط التالي:

<http://www.sis.gov.eg/lastpag.aspx?category>

الهيئة العامة للاستعلامات، "ثورة ٣٠ يونيو.. ثورة شعب وبناء الدولة الحديثة"، (القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، نشر بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٩)، تاريخ زيارة

الموقع: ٢٠٢٢/١١/١٣، موقع: ثورة-٣٠-يونيو..ثورة-شعب-وبناء-الدولة-الحديثة

<https://sis.gov.eg/Story/191869/>



الهيئة العامة للاستعلامات، "في كتاب بثلاث لغات لهيئة الاستعلام: مصر في أفريقيا من عبد الناصر إلى السيسي"، (القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، نشر بتاريخ ٢٠١٩/٢/٦)، موقع: في-كتاب-بثلاث-لغات-لهيئة-الاستعلامات-مصر-في-أفريقيا-من-عبد-الناصر-إلى-السيسي <https://sis.gov.eg/Story/182486/>

وإمام السيد عثمان (دكتور)، "تأثير أمن القرن الأفريقي على نظرية الشرق الأوسط الجديد"، (بورسعيد، ٢٠٢٠).

وإمام السيد عثمان (دكتور)، "مبادئ العلاقات الدولية وواقع التوازن الاستراتيجي المصري في أعقاب ثورة ٢٠١٣"، (بورسعيد، كلية التجارة، ٢٠٢١).

الياقوت عيسى مصطفى وآخرون، "القرن الإفريقي التاريخ والحاضر ورؤي المستقبل"، ط ٢، (السودان، مركز التنوير المعرفي، ب.ت.ن).

﴿المراجع الأجنبية﴾

Albright, D., E, "The Home Of Africa and Arab-Israeli Conflict, in: Freedom", (R., World Politics and the Arab- Israeli Conflict, New Yourk 1979).

Alexander Randos, "The Horn Africa Its Strategic Importance For Europe, The Gulf States And Beyond", (Horizons, Center For International Relations And Sustainable Development, No 6, 2016).

Barry Buzan and Ole Waeber, "Regions and Powers: The Structure of International Security)"Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, and São Paulo: Cambridge University Press, 2003).

Barry Buzan, " People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations", (London: Wheatsheaf Books, 1982).